الأمم المتحدة

E/CN.6/2004/8-E/CN.4/2004/117

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 January 2004
Arabic
Original: English

/

لجنة وضع المرأة
الدورة الثامنة والأربعون
١-١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": استعراض تعميم مراعاة المنظور الجنساني في كيانات منظومة الأمم المتحدة

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الستون
١٥ آذار/مارس إلى ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤
البند ١٢ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**
إدماج حقوق الإنسان للمرأة والمنظور الذي يراعي نوع الجنس: العنف ضد المرأة

تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن القضاء على العنف ضد المرأة

مذكرة من الأمين العام***

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه إلى لجنة وضع المرأة ولجنة حقوق الإنسان التقرير الذي أعده صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن أنشطته للقضاء على العنف ضد المرأة عملا بقرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

* E/CN.6/2004/1

** E/CN.4/2004/1.

*** أدى جمع البيانات المستكملة من جميع المناطق والتأليف بينها إلى تأخر تقديم هذه الوثيقة.

110204 110204 04-21371 (A)

أولا – مقدمة

١ – كلّفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ١٦٦/٥٠ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بولاية تعزيز أنشطته للقضاء على العنف ضد المرأة بغية التعجيل بتنفيذ التوصيات الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين. وللقيام بذلك، يتعاون الصندوق تعاونا وثيقا مع وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة، كجزء من جهوده المبذولة على نطاق المنظومة للقضاء على العنف ضد المرأة. وفي إطار التوجيه الوارد في القرار ١٦٦/٥٠، أُنشئ الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة في عام ١٩٩٦، حيث بدأ عمله في عام ١٩٩٧. ومنذ ذلك الحين، استمر الصندوق في تحديد ودعم المشاريع المبتكرة والحافزة في أرجاء العالم التي تهدف إلى اختراق مجالات جديدة، و/أو خلق نماذج حديثة، و/أو تعبئة دوائر مناصرة جديدة في إطار الحركة المتنامية للقضاء على العنف القائم على أساس نوع الجنس بجميع مظاهره.

٢ – ويوثّق هذا التقرير المقدّم إلى الدورة الثامنة والأربعين للجنة وضع المرأة والدورة الستين للجنة حقوق الإنسان الأنشطة التي اضطلع بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة خلال عام ٢٠٠٣ للقضاء على العنف ضد المرأة.

ثانيا – الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة

٣ – يقوم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن طريق الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة بالربط بين الجهود الابتكارية والفرص وذلك لتكرار الاستراتيجيات الناجحة ورفع كفايتها. ويولّد الصندوق الاستئماني عبرا مستخلصة وممارسات جيدة لتستفيد منها البرامج الأكبر لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وشركاء الصندوق من المجتمع المدني والحكومات والأمم المتحدة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

٤ – ومنذ أن بدأ الصندوق الاستئماني عمله في عام ١٩٩٦، قدّم منحا بلغت قيمتها ٨,٤ مليون دولار لـ ١٥٥ مبادرة في أكثر من ٧٠ بلدا. وخلال السنوات القليلة الماضية، شهد الصندوق الاستئماني زيادة هائلة في الطلبات المقدمة من أجل الحصول على المنح. وتُعزى هذه الزيادة جزئيا إلى تزايد شهرة الصندوق وتنامي جماعة متلقي المنح. غير أن الزيادة في الطلب تدل أيضا بوضوح على طابع الصندوق الاستئماني الفريد بوصفه آلية تمويل في سياق عالمي ما زال يشكّل فيه العنف القائم على أساس نوع الجنس خطرا متواصلا

على حياة المرأة ورفاهها، كما تدل على نشاط الدوائر المناصرة التي تستجيب للتوصيات الواردة في منهاج عمل بيجين واستعراضه الخمسي بإطلاق مبادرات على الصعيد الوطني.

٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، قدمت دورة الصندوق الاستئماني الثامنة لتقديم المنح مبلغا يزيد قليلا عن ٠٠٠ ٦٠٠ دولار لثمان مبادرات تشمل ١٦ بلدا. وكما حدث في السنوات الماضية، فاقت طلبات الدعم من الصندوق الاستئماني الموارد المتاحة بقدر كبير، وفي الدورة الثامنة لتقديم المنح طلب الصندوق تقديم مقترحات لتطوير وتوسيع أنشطة مشاريع قدم لها الدعم في السابق. وقُدمت مقترحات إلى لجنة تقييم المشاريع المشتركة بين الوكالات التي شملت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وشعبة النهوض بالمرأة، وعددا من المنظمات غير الحكومية. والمبادرات التالية هي من المبادرات التي ستنفذ عن طريق مقترحات تمت الموافقة عليها في الدورة الثامنة للصندوق الاستئماني:

(أ) سيتلقى أعضاء اتحاد نساء لاو التدريب على تيسير ودعم صياغة التشريعات المناهضة للعنف ونشرها، وتقديم الخدمات للناجيات من العنف، وإنشاء الملاجئ. ويستفيد هذا المشروع من مبادرة سابقة للصندوق الاستئماني دربت عضوات مختارات في الاتحاد على توسيع نطاق توافر خدمات المشورة إلى الناجيات من العنف، وعلى اتباع نهج قائم على إعمال الحقوق في تقديم الخدمات. كذلك تمكن اتحاد نساء لاو بفضل دعم المشروع من الحصول على تمويل لبناء أول ملجأ للناجيات من العنف يُنشأ في لاو؛

(ب) سينفذ برنامج بشأن منع العنف في إطار العلاقات الغرامية ضمن مناهج المدارس الثانوية الكرواتية لتعزيز بيئة ''عدم تسامح''. وسيتلقى معلمو مدارس ثانوية وأخصائيون نفسيون من جميع أرجاء البلد، بما فيها المناطق المتضررة من الحرب، تدريبا للمدربين. وتستفيد مبادرة عدم التسامح من التجربة المكتسبة في حملة توعية مولها الصندوق الاستئماني نفذت في وقت سابق في كرواتيا. وأسفرت الحملة عن زيادة أعداد الرجال والنساء الذين تعرفوا على أشكال العنف القائم على أساس نوع الجنس وأصبحوا على وعي بالتدابير الوقائية. وفي الوقت نفسه، كشفت عمليات تقييم عن وجود حاجة ماسة إلى استهداف الشباب، لمعالجة التقاليد الثقافية التي تحرم المناقشة الصريحة للعنف القائم على أساس نوع الجنس بين المراهقين والتي حدت من أثر الحملة الأولية للتوعية؛

(ج) في بوتسوانا وجنوب أفريقيا وزامبيا، سيُدرب القضاة على تطبيق المعايير والمبادئ الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان في القضايا التي تنطوي على عنف قائم على

أساس نوع الجنس وتمييز بين الجنسين. وسيوسع ذلك من نطاق برنامج ''استخدام السوابق القضائية لتحقيق المساواة'' الذي يدعمه الصندوق الاستئماني والذي قام بتدريب أكثر من ٤٠٠ قاضٍ وقاضية في أوغندا وتنزانيا وزمبابوي وكينيا على التطبيق الحثيث للمعايير والمبادئ الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان في القضايا التي تنطوي على عنف قائم على أساس نوع الجنس وتمييز بين الجنسين. وأدى نجاح البرنامج أيضا إلى تكييف منهج البرنامج في معاهد التدريب القضائي، وحصل على التأييد من أعلى مستويات الدوائر القضائية والحكومية في تلك البلدان، وأدى إلى جمع بيانات عن الأحكام الصادرة في قضايا بالاستفادة من التدريب ليستخدمها القضاة في جميع أنحاء العالم؛

(د) في المكسيك، سيوضع جدول أعمال مشترك وخطة عمل استراتيجية لجميع منظمات المجتمع المدني للحفز على اتخاذ إجراءات مكثفة لإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب في الجرائم التي ترتكب ضد النساء في مدينة خواريز. وتسعى المبادرة إلى كفالة اتخاذ إجراءات استراتيجية ومطردة لمتابعة النتائج المحققة عن طريق حملة ''أوقفوا ظاهرة الإفلات من العقاب: لا لأعمال القتل'' التي دعمها الصندوق الاستئماني والتي شاركت فيها منظمات من المكسيك ومن الخارج يجاوز عددها ٣٠٠ منظمة، وعن طريق البعثة التي قام بها مؤخرا إلى مدينة خواريز المقرر الخاص المعني بحقوق المرأة التابع للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وتشمل النتائج التي تحققت زيادة الوعي بجرائم قتل النساء وإبرازها وضرورة تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

٦ - ولا تزال التقارير التي ترد من الذين حصلوا على منح من الصندوق الاستئماني في الدورات السابقة تظهر أن الدعم الحفاز الذي يقدمه الصندوق ما برح يعطي نتائج ملموسة. ففي بلغاريا، عقب مبادرة لتعزيز الشراكات بين طائفة واسعة من مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، أُنشئ منتدى وطني معني بالعنف المنزلي، ورابطة غير رسمية لممثلين من وزارة الداخلية، والشرطة الوطنية، ووزارة العدل، والمحامين، والمنظمات غير الحكومية. ويعمل المنتدى حاليا بصورة مشتركة للضغط من أجل اعتماد مشروع قانون بشأن العنف المنزلي، ومن أجل إدخال تغييرات تشريعية على القانون الجنائي، ومن أجل وضع خطة عمل وطنية بشأن العنف المنزلي. وعلاوة على ذلك، هناك تسليم مستمر بالإنجازات التي حققتها مشاريع الصندوق الاستئماني. وفي عام ٢٠٠٣، مُنحت جائزة شراكة المعارف العالمية في مجال الشؤون الجنسانية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مشروع يدعمه الصندوق الاستئماني قام بتوثيق تجارب النساء في حالات الصراع المسلح في أوغندا، ضمن فئة المبادرات المتميزة لأصحاب المصلحة المتعددين. واستخدم الفيلم الوثائقي لتوعية الجمهور

بالفظائع المرتكبة ضد النساء خلال الصراع المسلح في أوغندا في فترة ١٩٨٠-١٩٩٧، ولحفز الحكومة على تقديم الدعم لضحايا الاغتصاب والاعتداء والاسترقاق لأغراض الجنس.

٧ - واستراتيجية الصندوق الاستئماني تكررت على الصعيد الإقليمي في رابطة الدول المستقلة، بهدف بناء قدرة المنظمات والشبكات النسائية الحكومية وغير الحكومية على تنسيق جهودها للتصدي للعنف ضد المرأة. وفي عام ٢٠٠٢، أسفرت المشاورات مع هؤلاء الشركاء في كازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان وطاجيكستان عن تصميم عمليات لتقديم منح لبناء القدرات وحددت مجالات ذات أولوية لاتخاذ إجراءات عاجلة فيها. وفي عام ٢٠٠٣، قامت اللجنة الإقليمية لتقييم المشاريع، المؤلفة من ممثلين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومعهد المجتمع المفتوح، والسفارة الألمانية، ومنظمات غير حكومية، بالموافقة على تمويل ١٥ مشروعا تركز على مجالات العمل ذات الأولوية. وإضافة إلى ذلك، أتاح الصندوق الاستئماني حلقات عمل ودورات تدريبية في هذه المجالات، ويسر التعاون الإقليمي وبناء الشبكات بين المنظمات غير الحكومية والشركاء الحكوميين فيما يتعلق بمسائل ناشئة تتصل بعمل الجهات المتلقية للمنح. وفي كازاخستان، على سبيل المثال، عقدت مشاورات مائدة مستديرة بشأن مشروع القانون المتعلق بالعنف المنزلي، أسفرت عن إصدار توصيات للحكومة واللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة من أجل إدخال تحسينات من شأنها أن توفق بين القانون والمعايير الدولية في مجال العنف ضد المرأة.

٨ - وأخيرا، لعرض أمثلة على عمل الجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستئماني، وللتأكيد على ضرورة قيام الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بتجديد وتكثيف التزاماتها ومواردها للقضاء على العنف القائم على أساس نوع الجنس، نظم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشكل مؤسسي حدثا خاصا للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على العنف. وللسنة الثانية، نُظم الحدث المسمى ''حان الوقت بلا أدنى تأخير لوقف العنف ضد المرأة'' في نيويورك في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، مما وفر فرصة للجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستئماني لتبادل استراتيجياتها من أجل العمل لإنهاء العنف في مجتمعاتها، وللتشديد على الدور الحاسم الذي تقوم به الشراكات العالمية بين الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، وشبكات المرأة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، في معالجة المسألة.

ثالثا – توسيع نطاق الاستراتيجيات الرامية إلى إنهاء العنف ضد المرأة

٩ – استنادا إلى العبر المستخلصة من المشاريع المدعومة من الصندوق الاستئماني، عالج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مسألة العنف ضد المرأة في عام ٢٠٠٣ بدعم برامج أكبر حجما ركّزت في الأساس على الدعوة والتوعية والإصلاحات التشريعية وتدريب المسؤولين المعنيين بإدارة شؤون القضاء، ومشاركة الرجل في محاربة العنف ضد المرأة، وتنسيق الجهود من أجل وضع حد لهذا العنف.

١٠ – ويستمر العمل من أجل دعم وضع القوانين والسياسات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة وضمان تنفيذها تنفيذا فعالا. فبعد إجراء بحث وتنظيم حملة للتوعية بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وشركائه، استُحدثت تدابير جديدة لمحاربة العنف بسبب نوع الجنس ونص عليها القانون الجنائي وقانون الشغل في المغرب، وتتعلق بمسائل منها الدعارة القسرية، والتحرش الجنسي، وجرائم القتل حفظا للشرف، والعنف المترلي، والاغتصاب. وفي جنوب آسيا وجنوب شرقها، قدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المساعدة والدعم الفنيين من أجل تطوير القوانين المتعلقة بالعنف المنزلي في خمسة بلدان. وقُدم في مؤتمر إقليمي عرض عن القوانين والسياسات المتعلقة بالعنف المنزلي، المعمول بها في تسعة بلدان ضمن رابطة الدول المستقلة، وتم تطويرها لتصبح وسيلة مرجعية مفيدة تستعين بها طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة في هذه المنطقة. ويدعم الصندوق أيضا تدريب المسؤولين المعنيين بإدارة شؤون القضاء وذلك لضمان تنفيذ التشريعات بصورة فعالة وملائمة. وفي أوغندا، نُظم تدريب على اكتساب المهارات المرتبطة بحقوق الإنسان والتعامل مع حالات العنف من أجل موظفي وحدة حماية الطفل والأسر التابعة للشرطة الأوغندية. ويتم داخل وزارة العدل البرازيلية رصد عملية البت في الشكاوى المتعلقة باستغلال الفتيات والمراهقات لأغراض جنسية. وفي إكوادور، قُدم الدعم لإصلاح المنهاج الدراسي لأكاديمية الشرطة، ولنشر دليل إجراءات الشرطة الجديدة الذي سيضع النُهج التي تراعي خصائص المرأة وحقوقها والمعتمدة في إنفاذ القوانين المناهضة للعنف موضع التنفيذ.

١١ – وما زالت الاستراتيجيات تنشر الوعي بين صفوف واضعي السياسات والعامة بالطابع الملح لهذه الآفة. فقد أُنجزت في عام ٢٠٠٣ حملة إقليمية للدعوة في رابطة الدول المستقلة، بعنوان ''حياة خالية من العنف – إنه حقنا''، حيث بينت تقييمات أن الحملة بلغت بضعة ملايين نسمة في تسعة بلدان. وأثار استخدام وسائل الاتصال التقليدية وغير التقليدية (منها المسرح المتنقل، ومسابقات الرسم والفن للأطفال) قدرا كبيرا من الاهتمام والمشاركة. وأشارت البيانات التي جُمعت عند نهاية المشروع إلى حصول زيادات تراوحت

بين نسبتي ١٤ و ٢٤ في المائة في وعي عامة الناس في أرجاء متفرقة من روسيا. ومكّنت إقامة قاعدة بيانات تحوي لأول مرة بيانات للمقارنة بين جميع البلدان التسعة الصندوق من وضع توصيات محددة لتنفيذ أنشطة في كل بلد في إطار هذه الحملة. وفي أفغانستان، استضاف الصندوق ووزارة الشؤون النسوية حفلا كبيرا في كابُل لتخليد ذكرى اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة. وخلال هذا الاحتفال أدلى الرئيس كرزاي بأول بيان علني ضد ما تقاسيه المرأة من عنف في أفغانستان.

١٢ - وفي عدة مناطق، يتركز الاهتمام على الأدوار التي يمكن للرجل القيام بها في محاربة العنف ضد المرأة، وعلى البناء الاجتماعي للرجولة. ففي الهند، دخل الصندوق في شراكة مع منظمة زونتا الدولية وجامعة دلهي لإجراء البحوث والتحليلات المرتبطة بالرجل وخصائص الرجولة. وشكل كم المعرفة المنبثق عن هذا العمل موضوع دورة دراسية جديدة بعنوان ''وضع نظريات عن خصائص الرجولة'' في جامعة دلهي التي كانت مرتبطة أيضا بجامعات إدنبره ودارِبي وسَسِكس وكلية الدراسات الشرقية والأفريقية (جامعة لندن). ومن خلال هذه الشراكة أيضا، نُظم معرض للصور بعنوان ''الرجل والرجولة: من العنف إلى الممارسات الداعمة''، وأعربت متاحف في نيويورك ومدن أخرى عن اهتمامها باستضافة هذا المعرض. وفي منطقة البحر الكاريبي، أدى دعم الصندوق للبحث في الأسباب الجذرية للعنف القائم على أساس نوع الجنس إلى إصدار التقرير المعنون ''العنف المترلي في بربادوس: الأسود المكلومة وديناميات العلاقات الفردية المتحوِّلة''، الذي يتناول الصلات القائمة بين مواقف الذكور وأفكارهم وتجاربهم في الحياة ومدى انتشار العنف المترلي. وسيُستخدم هذا التقرير لتنوير القائمين ببذل جهود إصلاح القوانين الوطنية، وسيُوسَّع نطاق هذه المبادرة ليشمل تقارير مماثلة بشأن جامايكا وترينيداد وتوباغو وسانت فنسنت وجزر غرينادين وأنتيغوا.

١٣ - ويُوجه عدد من المبادرات نحو تعزيز طرق التصدي المتكاملة والمنسقة لهذا العنف. ففي منطقة المحيط الهادئ، تعاون الصندوق مع أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ وأمانة الكمنولث وأمانة جماعة المحيط الهادئ لتنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن تعزيز الشراكات الهادفة إلى القضاء على العنف ضد المرأة. وضم الاجتماع ممثلين عن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإنمائية الدولية لبحث واقتراح توصيات لتعزيز وفاء الحكومات بتعهداتها، ولإقامة شراكات أوثق وأكثر فعالية. كما شارك الصندوق بفعالية في وضع الاستراتيجية الوطنية المغربية لمحاربة العنف القائم على أساس نوع الجنس وذلك في إطار الشراكات مع ممثلي الحكومة والمجتمع المدني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمانحين الثنائيين.

رابعا – حان الوقت بلا أدنى تأخير لوقف العنف ضد المرأة – التقرير المتعلق بالتقدم المحرز في وضع حد للعنف ضد المرأة

١٤ – ابتداء من عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٣، أجرى الصندوق تقييما للتقدم المحرز في القضاء على العنف ضد المرأة، وهو استعراض نشره الصندوق تحت عنوان حان الوقت بلا أدنى تأخير لوقف العنف ضد المرأة. ويستند هذا التقييم إلى أعمال التمحيص التي قام بها الصندوق على الصعيدين العالمي ودون الإقليمي لما أُنجز من أجل إنهاء العنف، فضلا عن الدراسات والتحليلات التي أجراها مؤخرا مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالعنف ضد المرأة، ومنظمة الصحة العالمية، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجلس أوروبا، والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة، ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وعدة منظمات أخرى.

١٥ – وتُسلط وثيقة حان الوقت بلا أدنى تأخير لوقف العنف ضد المرأة الضوء على سلسلة من الإنجازات البارزة التي تحققت طوال العقود القليلة الماضية. ففي البلدان المنتمية لكل منطقة، انهار جدار الصمت الذي كان يلف هذا الموضوع وانتشر الوعي بالحاجة الملحة للتغيير. وجرَّمت قوانين جديدة أشكالا عديدة للعنف ضد المرأة. واعتُمدت خطط عمل وطنية وإقليمية لمحاربة العنف ضد المرأة. وبدأت مبادرات الأبحاث تكشف النقاب عن أشكال العنف ونطاقه، وتقيم أثره وتكاليفه بالنسبة لكل امرأة والمجتمع ككل. وتؤكد وثيقة حان الوقت بلا أدنى تأخير لوقف العنف ضد المرأة أن التقدم الذي تحقق باتجاه إنهاء العنف يرتكز إلى ثلاثة عقود من أعمال الدعوة والبحث والاتصال والتوعية التي اضطلع بها إلى حد كبير النشطاء المناصرون لحقوق المرأة. وقد أُحرز قدر كبير من هذا التقدم بفضل المعايير وتوصيات السياسات العامة المعتمدة على الصعيدين الدولي والإقليمي، مثل منهاج عمل بيجين، وإعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولربما كان أهم إنجاز تحقق خلال العقود الأخيرة الاعتراف العالمي بأن العنف ضد المرأة يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان للمرأة، وشجع الحكومات في كل منطقة على التعهد رسميا باستئصال شأفة هذا العنف. غير أن هذه الوثيقة تبيِّن أيضا الحواجز والعوائق الأساسية التي تحد من نطاق هذه المبادرات وفعاليتها. وثمة إخفاق متكرر في تنفيذ القوانين والسياسات والخطط الجديدة تنفيذا فعليا، وتعاني الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة من نقص مزمن من حيث التمويل وتعتمد إلى حد الإفراط على عمل المنظمات غير الحكومية النسوية التي تعمل بدون مقابل. وثمة قبل كل شيء مشكلة الأثر السائد للتمييز وانعدام المساواة بين الجنسين، الذي يعرقل التقدم إلى الأمام باستمرار.

١٦ - وتشدد وثيقة حان الوقت بلا أدنى تأخير لوقف العنف ضد المرأة على أن انعدام المساواة بين الجنسين يغذي العنف ضد المرأة وأن حالات اختلال ميزان القوى الناجم عنه ليس من السهل تقويمها. وللارتقاء بالأعمال الرامية إلى القضاء على العنف إلى المستوى التالي، لا بد من تعزيز التعاون والشراكات - فليس بوسع أي حكومة أو هيئة دولية أو منظمة من منظمات المجتمع المدني أن تحدث أثرا فعالا بمعزل عن الأطراف الأخرى. ومن بين التوصيات المستهدفة في ذلك التقييم لاتخاذ إجراء في المستقبل: تحسين عمليتي جمع البيانات وتحليلها؛ وتوفير تدريب مُمنهج لجميع قطاعات النظام القضائي؛ وزيادة تطوير الاستراتيجيات الوقائية وحملات توعية عموم الناس وتوسيع نطاقها؛ وتركيز أكبر على إشراك الرجل ومسؤوليته؛ وتقديم الدعم للمبادرات المجتمعية؛ وتقديم دعم عام للتدابير الهادفة إلى زيادة تمكين المرأة من الناحية الاقتصادية والسياسية. وختاما، وفي ضوء ملاحظة أن الموارد التي تُتاح للإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة غير كافية بتاتا، ثمة حاجة ماسة إلى قيام الحكومات والمجتمع الدولي والقطاع الخاص بضخ موارد أخرى.

خامسا - خلاصة

١٧ - لقد أعطت المبادرات الجديدة الرامية إلى محاربة العنف ضد المرأة نتائج هامة في جميع البلدان وكل مناطق العالم، ويقوم الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة بدور حيوي في حفز العديد من هذه المبتكرات. لكن، وكما يتضح من التقييمات التي أُجريت مؤخرا، يستوجب نطاق هذا الوباء وعمقه على وجه الاستعجال أن يصبح العمل الهادف إلى القضاء على العنف ضد المرأة عنصرا أساسيا من عناصر جهود رئيسية أخرى. وقد بدأ السعي في مناطق كثيرة إلى إدماجه فيها. وغدت اعتبارات الدور الذي يقوم به العنف في تعزيز انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من صميم العمل الذي يقوم به الصندوق ومنظمة الصحة العالمية ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وثمة إقرار كبير مع ذلك بأن العنف ضد المرأة وقت السلم مرتبط باستمرارية العنف أثناء الصراعات وما بعدها، وبأنه يتعين بذل الجهود لمعالجته بشكل مناسب في تلك الظروف كافة. وقد أوصت اللجنة الاستشارية للصندوق خلال دورتها الثالثة والأربعين بضرورة إيلاء الاعتبار لتوسيع نطاق الصندوق الاستئماني ليشمل نُهجا أوسع وأكثر تكاملا من هذا القبيل.

١٨ - وفي ضوء هذه التحديات، ثمة حاجة ملحة إلى تنسيق أكبر داخل منظومة الأمم المتحدة في دعم العمل الهادف إلى وقف العنف ضد المرأة، وفي نهاية المطاف إلى طائفة واسعة من الوكالات لاعتماد المبادرات وأوجه النجاح التي تحققت حتى الآن وإثرائها. ومن الواضح

أيضا أنه بغض النظر عن الجهود الممكن بذلها داخل منظومة الأمم المتحدة، لن يتسنى تحقيق تغير جوهري في مستوى العنف الذي تقاسيه المرأة في أرجاء العالم ما لم تتول الدول الأعضاء نفسها دور تعميم المبادرات المناهضة للعنف وتوسيع نطاقها بمزيد من الاتساق والاستمرارية. وستنظر لجنة تقييم المشاريع المشتركة بين الوكالات في هذه المواضيع في عام ٢٠٠٤ في اجتماع يُعقد بين الدورات وذلك لضمان استمرار الاستراتيجيات التي يعتمدها الصندوق الاستئماني في الاستجابة للمطالب والفرص التي يتيحها ذلك العمل بأكثر الطرق المثمرة.